



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان  
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم / الاثنين

03 محرم 1441 - 2 سبتمبر 2019





## الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	هيئة حقوق الإنسان
4	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



## هيئة حقوق الإنسان

## هيئة حقوق الإنسان تمنع الخصم من أجر العامل دون موافقة خطية»

### حددت 6 حالات استثنائية.. والنسبة المسموح بها..

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م

<https://ajel.sa/DWS5VP/>

أكدت هيئة حقوق الإنسان أنه «لا يجوز حسم أي مبلغ من أجور العامل لقاء حقوق خاصة دون موافقة خطية منه»، لكنها استثنت -عبر إنفوجراف، نشره حسابها الرسمي- عدة حالات يجوز فيها ذلك، تتمثل في: «أن يكون الخصم هدفه استرداد قروض مستحقة لصاحب العمل، بشرط ألا تزيد عن 10% من أجر العامل، واشتراكات التأمينات الاجتماعية، أو اشتراكات أخرى مُستحقة على العامل، ومقررة نظاماً.»

كما تتضمن الحالات: اشتراكات العامل في صندوق الادخار والقروض المستحقة للصندوق، وأقساط أي مشروع يقوم به صاحب العمل لبناء المساكن بقصد تملكها للعمال أو أي مزية أخرى.

وكذلك الغرامات التي توقع على العامل بسبب المخالفات التي يرتكبها، والمبلغ الذي يُقتطع منه مقابل ما أتلّفه، واستيفاء دين إنفاذاً لأي حكم قضائي، على ألا يزيد ما يُحسم شهرياً على ربع الأجر ما لم يتضمن الحكم خلاف ذلك، ويستوفى دين النفقة أولاً، ثم دين المأكل والملبس والسكن قبل الديون الأخرى.

وقالت هيئة حقوق الإنسان، إنه لا يجوز في كل الأحوال أن تزيد نسبة المبالغ المحسومة على نصف أجر العامل المستحق، ما لم يثبت لدى هيئة تسوية الخلافات العمالية إمكان الزيادة في الحسم على ذلك، أو يثبت لديها حاجة العامل إلى أكثر من نصف أجره، مُشيرة إلى أنه في الحالة الأخيرة لا يُعطى العامل أكثر من ثلاثة أرباع أجره مهما كان الأمر.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

## "العدل": تحديث 460 ألف صك في "رقمنة الثروة العقارية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<http://www.alhayat.com/article/4641390>

الرياض - "الحياة" | منذ 13 ساعة في 1 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 1 سبتمبر 2019 / 18:16  
أعلنت وزارة العدل، تحديث حوالي 460 ألف صك، منذ إطلاق خدمة تحديث صكوك الملكية العقارية. وجاء النصيب الأكبر من تحديث الصكوك خلال العام الماضي، حيث تم تحديث أكثر من 116 ألف صك قديم، منها 2606 صكوك عبر خدمة تحديث الصكوك الورقية القديمة إلى صكوك شاملة إلكترونية، التي أطلقت من خلال موقع وزارة العدل، ضمن الخدمات الإلكترونية اليسيرة وسهلة الاستخدام عبر بوابة الوزارة الإلكترونية.  
وتسعى وزارة العدل من خلال مبادرة رقمنة الثروة العقارية، إلى تحسين الخدمات العقارية وتطويرها وتبسيط إجراءات إدارة الثروة العقارية كافة.  
وتهدف المبادرة إلى تسجيل الملكية العقارية للملاك للحصول على أفضل الخدمات الإلكترونية والتماسي معها لكسب أفضل الممارسات في إدارة الثروة العقارية مثل طلب الاستفسار عن الأملاك العقارية ومعرفة حال صك الملكية العقارية والطلب الإلكتروني للإفراغ العقاري وإصدار صك بدل مفقود أو بدل تالف والاستعلام عن عقاراتي وغيرها من الخدمات، كما تدعم تطوير القطاع العقاري السعودي، وزيادة مستوى الكفاءة في تنفيذ العمليات العقارية بسرعة ودقة عالية.  
وتعزز المبادرة الأمن العقاري في المملكة، من خلال توفير بيئة إلكترونية آمنة ذات إجراءات مبسطة وسريعة في متناول ملاك العقار على بوابة ناجز التي تعتبر منصة للخدمات العدلية الإلكترونية. ويستفيد من المبادرة جميع ملاك العقارات، سعياً من الوزارة لزيادة رضا المستفيد من الخدمات العقارية.



## الأوامر الملكية.. وثبات سريعة نحو دولة المستقبل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<http://www.alriyadh.com/1774359>

أجمع خبراء وباحثون أن حزمة الأوامر الملكية الأخيرة تشكل وثبات سريعة لتحقيق الرؤية الميمونة لبلادنا والتي أعلنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لرسم مستقبل زاهر للمواطنين ونقل السعودية نحو مراحل تنمية كبرى، وحمليتها من الفساد، وتعزيز الشفافية والنزاهة، مؤكداً أن الأوامر جاءت لإلغاء التداخل الذي يقع أحياناً في الاختصاصات بين جهات متعددة إضافة لمواكبة التطورات واستشراف المستقبل، وأشاروا إلى أن عمليات تقييم أداء المسؤولين في المناصب القيادية تحديداً متواصلة مراعاة لمتطلبات المرحلة وعلى ضوء هذه التقييمات يتم تحديد ما إذا كان المسؤول سيبقى في منصبه فترة أطول، أو يتم إعفاؤه فوراً، والمجيء بأخر قادر على الانسجام والإنجاز.  
نقلة تطويرية

وقال الخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي والمحكم القضائي المعتمد د. حسن بن محمد سفر: تعودنا من القيادة الملكية أن تتابع كل ما يهم الوطن والمواطن، وتسعي دائماً إلى بث روح التقدم والرقي في جميع أنظمة الدولة وهيكلتها بما يحقق

المصلحة العامة، ومسيرة التنمية وتحقيق الرؤى المستقبلية لهذه الدولة العملاقة في شتى المجالات، للوصول إلى الأفضل فبين أونة وأخرى، وبعد دراسات ورصد وتقارير عن الانتاجات والجدوي منها، سارعت نحو التجديد والتغير المبني على الأهداف السامية في الرقي والتقدم والصلاح والإصلاح نحو تحقيق مقاصد وأهداف الرؤية، وهذه النقطة التطويرية والإصلاحية جاءت بعد تحليلات ولقاءات واجتماعات من رجل الدولة المحنك الأمير محمد بن سلمان وتوجهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -وفقهم الله-

تجديد وتغيير

وأضاف: تمخض عن ذلك التغييرات والدمج والمناقلة والتسكين والاستبدال أو الدمج في الوزارات والتغيير في المناصب كما أن التغييرات ومنها في حقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد انطلقت من قراءات وتحليلات معمقة لعمل المنظومات، ومراكز القيادات فيها نحو الأحسن والأولى، ويعد التغيير من السنن الحميدة التي تبرز مدى الاهتمام الكبير لهذه الدولة العملاقة، فالتجديد بالتغيير يميز هذا العهد السلطاني المبارك، الحريص على المواطن والوطن.

منهجية راسخة

من جانبه قال رئيس قسم الإعلام بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد عبدالله بن يتيم العنزي إن المملكة تواصل السير الحثيث بخطى راسخة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتحقيق الرؤية الطموحة 2030، منذ إعلان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عنها، والتي جاءت لكتابة مستقبل زاهر للسعوديين على مدى العقد القادم، لتنتقل السعودية نحو مراحل تنموية كبيرة، رسمت لها طريقاً واضحاً، هو حمايتها من الفساد، ومحاربتها، وتعزيز الشفافية والنزاهة، التي تعد أحد لوازم تحقيق الرؤية، وقد شددت الرؤية على ضرورة وضع الشفافية كـ"منهج" للدولة، مؤكدة عدم التهاون أو التسامح مطلقاً مع الفساد بكل مستوياته.

خارطة طريق

تبقى كلمات ولي العهد بوصلة وخارطة طريق لمحاربة الفساد، حين قال: "لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، سواء كان وزيراً أو أميراً أو أيّاً كان.. أي أحد تتوافر عليه الأدلة الكافية سيحاسب"، وهي كلمات خالدة متوجة بالفعال، حيث جاءت القرارات الأخيرة بتعيين "مازن الكهموس" رئيساً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والذي استهل تصريحاته بقوله: "إن الهيئة ستعمل للقضاء على الإجراءات البيروقراطية التي كان يعمل بها سابقاً بين المباحث الإدارية والنيابة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، كما بين أنها ستعمل على جعل الإجراءات تنعكس إيجابياً على قيام الهيئة بالدور المنوط بها، وستعمل على أن يأخذ كل مواطن حقه بالمشروع سواء في تقديمه للمشروعات الحكومية والمنافسة عليها، أو في تخليص المعاملات الحكومية للمواطنين."

محاربة الفساد

وأضاف: أود أن أشير إلى أن المواطن الركيزة الأساسية في محاربة الفساد، وهو ما تحتاج إليه الدولة اليوم، ودائماً ما تؤكد "نزاهة" أن المواطن شريك معها في أعمالها، وتدعو للتعاون معها، وذلك بالإبلاغ عن أي شبهة فساد، من خلال القنوات التي وفرتها الهيئة لاستقبال البلاغات؛ وذلك لتحقيق أهداف الهيئة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى أشكاله وصوره لتحقيق مبدأ تكامل الأدوار في سبيل مكافحة الفساد.

متطلبات المرحلة

وأكد العنزي أن المتأمل في قرارات التعيينات الجديدة والإعفاءات يدرك بأن عمليات تقييم أداء المسؤولين في المناصب القيادية تحديداً متواصلة على مدار الساعة، وأن هذا التقييم يراعي تطورات ومتطلبات المرحلة الراهنة، ويأخذ في الاعتبار أهمية تحقيق أهداف الرؤية في الأوقات المحددة سلفاً، وعلى ضوء هذه التقييمات يتم تحديد ما إذا كان المسؤول سيبقى في منصبه فترة أطول، أو يتم إعفاؤه فوراً، والمجيء بأخر قادر على تفهم متطلبات المرحلة واحتياجاتها، في إشارة إلى أن البقاء لمن لديه القدرة على تحقيق التطلعات ومواكبة الرؤية التي يسبق عرابها عقارب الساعة للنهوض بدولة قوية بسواعد أبنائها لتتبوأ ريادة العالم.

ضرورة عصرية

وقال الأكاديمي والباحث عبدالغني القش: إن الأمر الملكي القاضي بإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لفت أنظار العالم، وذلك لأن هذا القرار يتوكل مع ما يعيشه العالم من ثورة في هذا المجال الهام، ويبدو واضحاً أن مليكنا المفدى أراد أن تكون هذه البلاد ومن خلال هذا القرار رائدة في الاقتصاد، فرأى بعين البصيرة والحكمة أن البيانات عنصر مهم مساند للاقتصاد، والجميع ينظر إلى هذا التوجه على أنه معزز للثروة الوطنية كما يرمق الهيئة الجديدة بعين التفاؤل والأمل للإفادة من الموجود من الأصول البيانية الموجودة بشقيها الإلكتروني والورقي.

تداخل الاختصاصات

وأضاف: حان الوقت لإلغاء التداخل الذي يقع أحياناً في الاختصاصات بين جهات متعددة، العالم يعيش عصرًا من التحديات، ولعل من أهم هذه التحديات المتعلقة بثورة البيانات وإذا ما تم معالجة هذه البيانات بالشكل المؤمل فإن هذه البلاد

ستكون أنموذجاً يحتذى ومثالاً يقتفي في الممارسات العالمية، هذا التحدي وضعه قائد هذه البلاد وباني نهضتها نصب عينيه؛ فأنشأ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وجعلها مرتبطة به مباشرة -أيده الله- وما ذلك إلا لمكانتها وأهميتها، فالعالم اليوم يعيش تحدياً من نوع آخر يتمثل في إدارة البيانات الوطنية واستثمارها كأصول وطنية؛ إذ لا سبيل إلى معرفة وتمكين وتعزيز قدرات البلاد وتطوير سياساتها وضوابط تشريعاتها إلا من خلال إدارة البيانات الرقمية. طموحات الرؤية

وتابع: هناك جانب آخر لهذه الهيئة وهو الذكاء الاصطناعي الذي يشكل سمة من سمات عصرنا، فالصناعة تنوعت أنماطها واتخذت أشكالاً مهمة ومتنوعة وهي العنصر الأساس للاقتصاديات القوية في العالم، والمنوط بهذه الهيئة هو الارتقاء بهذا الجانب لتكون هذه البلاد المباركة رائدة في الاقتصاديات القائمة على هذا المجال المهم، وبلادنا تعيش نهضة التنمية في شتى المجالات وفي مختلف الجوانب، ولا شك أن الأوامر الملكية الصادرة مؤخراً تثبت أن قيادة هذه البلاد مدركة تماماً لما يدور في العالم وتسعى وبخطى ثابتة للمواكبة لتحقيق طموحات الرؤية. بناء الأجهزة

وأكد نائب رئيس الغرفة التجارية بالمدينة المنورة د. خالد الدقل أن الإصلاح الحكومي مشوار طويل يحتاج إلى مواصلة مستمرة تتواءم مع المراحل المتعددة، وهذه المرحلة تدعم البناء الأفقي والرأسي للأجهزة للثبات والوقوف على التفاصيل وإحكام مخرجاتها، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة التالية لدعم السلطة التنفيذية بقرارات صائبة تأسس عليها، ولذلك كان القرار الذي اتخذ لفصل وزارة الصناعة والتعدين عن وزارة الطاقة وفقاً لعمل مؤسسي قاده سمو ولي العهد -حفظه الله- بعد اجتماعات متعددة مع الغرف السعودية والمتخصصين والتي أفضت إلى أن المرحلة تستدعي هذا الفصل للاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات السعودية، تعزيزاً لمقدرات الاقتصاد السعودي في التنوع وتحسين الإنتاجية كما وكيفا بالإضافة إلى تأكيد أهمية التعامل مع معطيات التعدين والثروة المعدنية الهائلة التي تتمتع بها بلادنا. طموح الوطن

وشدد الباحث والمفكر د. حميد بن محمد الأحمد على أن حزمة الأوامر الملكية الأخيرة تؤكد أن التحديث مستمر ولن يتوقف حتى بلوغ الهدف الذي رسمته الرؤية المباركة لسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله-، وأن منهجية إعادة التقويم والضخ المتكرر للكفاءات والدفع بها نحو سلال العمل التطويري لإصلاح أجهزة الدولة باتت واضحة وتلامس طموحات المواطنين، مؤكداً أن ملفات التحديث الضخمة ماثرة إعجاب العالم، وسترسم مستقبلاً مشرقاً للمملكة معززة وداعمة للمسيرة التنموية ومؤكد حرس القيادة -حفظها الله- على مواكبة احتياجات المرحلة، داعياً المولى سبحانه أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، وأن يديم على بلادنا الأمن والأمان ورغد المعيشة.

تمرحل الأداء

وأكد رجل الأعمال رويشد الصاعدي أن القيادة تسير وفق نهج واضح يؤسس لمنهجية في التقويم لدولة المؤسسات دون محاصصة أو مجاملة في الصالح العام للوطن والمواطن، وأن المؤسسة فوق الأشخاص، والمناصب تمنح للثقات تكليفاً بأداء المهام لا تشريفاً وليس الغرض من التغييرات تغيير الأسماء فقط بل يتعدى ذلك إلى التغيير في هيكل عمل المنظومة، كالتغيير في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتعزيز المهمة الأولى لها، وهي محاربة الفساد باعتباره الطريق القويم نحو الإصلاح في كافة صوره، والبعد عن البيروقراطية في تطبيق الجزاءات وتمرحل أداء الهيئة من قمة الهرم إلى مفاصل الدولة الأخرى.

توطين التقنيات

وذكر الاقتصادي مجد المحمدي أن إنشاء الهيئة السعودية للذكاء الصناعي مكمل لقرار فصل وزارة الصناعة، ويسهم في توطين تقنيات جديدة مواكبة للثورة الصناعية في العديد من الدول التي اتخذت من الصناعة قيمة مضافة للمنتج الوطني، وتحديد أولويات التحرك نحو تنفيذ الرؤية المستقبلية باستراتيجيات تتخذ من البيانات الذكية مستوى جديد لرؤية أكثر شمولية، تركز على المعلومات والبيانات في بناء مؤشراتها الرئيسية على وجه من الدقة والمصداقية بعد توحيد آلية جمع البيانات الوطنية، ويهدف هذا التوجه من قبل ولاة الأمر إلى مواصلة تعزيز مكانة المملكة في المؤشرات العالمية من خلال ممارسة أفضل الوسائل العالمية المتبعة لتحسين الأداء وتحقيق التنمية المستدامة.



## رئيس "نزاهة": القيادة ماضية بعزم وحزم في مكافحة الفساد وعدم التسامح مع الفاسدين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<http://www.alriyadh.com/1774343>

ثمن معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، الأستاذ مازن بن إبراهيم الكهموس، توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - أيده الله - القاضي باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعضوية معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ومدير عام المباحث الإدارية، لتتولى اللجنة اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ومتابعة كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للمقام الكريم عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول. وأشار معاليه إلى أن هذا التوجيه السامي الكريم يؤكد اهتمام وحرص خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - على مسؤولية الدولة في مكافحة الفساد، بثتى صورته ومظاهره وأساليبه، والرغبة الملكية الكريمة في رفع مستوى أداء وفاعلية الأجهزة الرقابية، على نحو يحقق أعلى درجات حماية النزاهة ومكافحة الفساد. وأكد معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن القيادة الرشيدة - رعاها الله - ماضية بعزم وحزم في مكافحة الفساد وعدم التسامح مع الفاسدين وحماية المال العام، انسجاماً مع رؤية المملكة 2030، التي جعلت "الشفافية" و"النزاهة" و"مكافحة الفساد" من مرتكزاتها الرئيسية.



## الضمان الصحي: بدء فحص الإيدز للحوامل و5 أيام للشكاوى 48 ألف شكوى ضد شركات التأمين خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<https://www.al-madina.com/article/647909>

المدينة - جدة  
أكد مجلس الضمان الصحي بدء تطبيق فحص الإيدز للحوامل في الوثائق الجديدة أو المجددة، مشدداً على متابعة الحمل بحسب بروتوكول وزارة الصحة. ولفت إلى أن وثيقة الضمان الصحي تغطي علاج الأسنان الذي يشمل الحشوات والخلع والتنظيف، ويستثنى زراعة وتركيب الأسنان الاصطناعية، أو الجسور الثابتة أو المتحركة أو التقويم. ووفقاً للمجلس، فإنه يتم معالجة الشكاوى خلال 5 أيام عمل للحالات العادية، ويمكن الاستفسار عن حالة الشكاوى من خلال الموقع أو عبر الهاتف. ولفت إلى أنه عند عدم توفر العلاج في شبكة مقدمي الخدمة المعتمدين، يتم تحويل المريض إلى مقدمي الخدمة لدى شبكات أخرى. وكان تقرير مجلس الضمان الصحي للعام الماضي أشار إلى تسجيل 900% زيادة في شكاوى التأمين الطبي وذلك بعد تغيير آلية الشكاوى وتطبيق الوثيقة الموحدة وارتفاع الوعي التأميني.

وبلغ حجم الشكاوى في عام 2017 ضد شركات التأمين حوالي 48 ألف شكوى و3213 شكوى ضد أصحاب العمل، و1279 شكوى ضد مقدمي الخدمة البالغ عددهم 5200 مستشفى ومركز طبي معتمد، ويلزم المجلس شركات التأمين بالرد على طلبات الموافقة على العلاج خلال 60 دقيقة وبيان أسباب الرفض رسمياً، وتنتهي التغطية التأمينية عند استنفاد الحد الأقصى للوثيقة 500 ألف ريال



## "النيابة العامة" تكشف عقوبة تزوير التقارير والشهادات

### الطبية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<https://www.al-madina.com/article/647841>

المدينة - متابعات

حذرت النيابة العامة اليوم الأحد، من منح تقرير أو شهادة طبية على خلاف الحقيقة مع العلم بذلك، أو الاشتراك فيه عن طريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة، وأكدت أن ذلك يعد من جرائم التزوير الموجبة للمساءلة الجزائية. وكشفت النيابة في انفوجراف نشرته عبر حسابها في "تويتر"، إلى أن عقوبة تزوير التقارير أو الشهادات الطبية، السجن مدة تصل إلى سنة، وغرامة تصل إلى مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وذلك بحسب ما نصت عليه المادة 14 من النظام الجزائي لجرائم التزوير.



## بطاقة معلقة لـ16 عاماً تهدد أحلام "ريم" في التعلم والابتكار

### مشكلة تسجيل بالأحوال المدنية أخرجت التحاقها بالمدرسة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<https://www.al-madina.com/article/647897>

عبدالله عابد - حفر الباطن

اشدت أسرة سعودية المسؤولين بحل مشكلة ابنتهم «ريم» التي تسبب عدم حصولها على بطاقة الأحوال في تأخر التحاقها بالمدرسة، كما يهدد الآن انتقالها إلى المرحلة المتوسطة في عمر الـ16 عاماً، بعد أن أكملت المرحلة الابتدائية التي دخلتها في سن أكبر من المعتاد بسبب رفض تسجيلها في وقت سابق بسبب مشكلة في بياناتها بالأحوال المدنية وقعت إثر ولادتها، حينما تم الخلط بين بياناتها ومولود آخر. وأشارت الأسرة إلى أن ابنتهم طالبة مجتهدة ولديها اهتمامات بالابتكارات العلمية.

أحلام الطالبة

وتقول الطالبة ريم المطيري: لا أريد أن تكون بطاقة الأحوال المدنية هي العائق أمام تحقيق أحلامي، وأتمنى أن تكون «المدينة» هي طريقي من أجل إيصال صوتي للمسؤولين بعد ما لمستته من الاهتمام بالقضايا الإنسانية بالمملكة بشكل عام، خاصة أنني الآن أمر بمرحلة جديدة من المسيرة الدراسية والتي يفترض أن أكون قد تجاوزتها بمراحل.

#### مشكلة قديمة

وقال محمد المطيري شقيق ريم لـ «المدينة»: بعد ولادة شقيقتي حدث خطأ في تسجيل اسمها وتم استبداله بمولود آخر، وهذا الخطأ تم تداركه بالأحوال المدنية بمحافظة حفر الباطن بعد أن تم تعديل البيانات ورقم السجل المدني للمولود الآخر ولم يتم تعديل بيانات الطفلة ريم بسبب تأخر من والذي رحمه الله في تدارك الخطأ الذي وقع في الأحوال المدنية بالحفر في تسجيل بيانات شقيقتي، حيث تعرض والدي لمرض استمر فترة طويلة ولم يتمكن من مراجعة الأحوال المدنية وكانت وقتها طفلاً ولم نجد من يقوم بمتابعة المعاملة مع الأحوال، وبعد سنتين من معاناته مع المرض توفي الوالد وكانت صدمة كبيرة لنا فهو العائل الوحيد ولم نهتم بقضية شقيقتي من هول الصدمة وعندما أردنا تسجيل شقيقتي ريم في المدرسة وبعد مراجعة للأحوال المدنية بحفر الباطن ومتابعة المعاملة لم نتمكن من الإنتهاء منها وتعقدت القضية أكثر عند رفض تسجيلها وعدم تمكنها من الدراسة وبعد فترة تمكنا من إدخالها المدرسة بإستثناء بعد عرض أوراقها ومعاملتها على التعليم وسط تعهد بإنهاء معاملتها وإكمال أوراقها والآن ريم تبلغ من العمر 16 عاماً وانتهت من المرحلة الابتدائية وهذا العمر متجاوز كثيراً لهذه المرحلة ومن المفترض أن تكون طالبة ثانوية عامة ولكن بالرغم من هذا لم تفقد طموحها وآمالها في ظل وقفة الدتي ووقفنا معها، ولم نتوقف عند هذا الحد وتم مراجعة معاملتها من أجل تمكينها كغيرها من الحصول على بطاقة أحوال، وفي المرة الأخيرة تم طلب عرضها على مسؤول في وزارة الأحوال المدنية بالدمام قبل سنة تقريباً من هذا الوقت وقال بأنه يستحيل تسجيلها الآن ولا يمكن أن يتم تسجيلها إلا عن طريق استئناف بعد أن يصبح عمرها ٢٠ سنة وقال إن هذا هو النظام، وأضاف المطيري: لا نعلم صحة ذلك، وأنا وأشقايتي حاصلون على بطاقات أحوال سعودية بإستثناء شقيقتي ريم، ويضيف محمد بأن موظفي الأحوال المدنية بحفر الباطن يقومون بتحويلها من موظف إلى آخر حتى أصبحت أدور بينهم.

#### الأحوال: ريم ولدت قبل حصول والدها على الجنسية

من جانبها تواصلت «المدينة» مع المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر لمعرفة تفاصيل أكثر عن القضية وهل يحق للطالبة ريم الحصول على بطاقة أحوال مدنية أم لا، وأوضح الجاسر بأنه تم الاطلاع على المعاملة والطالبة المذكورة مولودة قبل حصول والدها على الجنسية السعودية بالتجنس ويطبق عليها نظام الجنسية السعودية، وأضاف أن المعاملة أعيدت لإدارة الأحوال المدنية لدراستها وتطبيق الأنظمة والتعليمات عليها.



## أولياء أمور لـ «عكاظ»: المعلمون غير مؤهلين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<https://www.okaz.com.sa/article/1744500>

عبدالعزیز الربيعي (مكة المكرمة @florist600 ) جدد أولياء أمور طلاب وطالبات التربية الخاصة في مدارس التعليم العام والتربية الفكرية مطالبهم بأهمية إيجاد حلول لنقص معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدارس التعليم، ليكونوا طوق النجاة وتحسين وضعهم السلوكي واللغوي ليستمرروا في طريقهم لتحقيق الأهداف المنشودة. وقالوا استبشرنا قبل سنوات عندما أعلنت وزارة التعليم دمج طلاب وطالبات التربية الخاصة مع التعليم العام وفتح غرف مصادر التعليم، ولكن اكتشفنا أن الفصول الدراسية غير مهيأة لاستقبال أبنائنا وبناتنا، وكذلك بعض المعلمين يحتاجون إلى دورات تدريبية في كيفية التعامل مع طلاب التربية الخاصة. وأشار محمد المحمادي، وعلي الغامدي إلى أن كثيراً من المدارس ينقصها معلمون مختصون في التخاطب وتعديل السلوك، وكذلك أخصائي نفسي يتابع حالاتهم ويساهم في إعطاء طلاب التعليم العام إرشادات لكيفية التعامل مع الطلاب في التربية الخاصة حتى تكون الفصول الدراسية بيئة جاذبة لهم

وليست منفرة. واعتبر عايش العتيبي وجود أخصائيين ومعرفة سابقة لدى معلمي التعليم العام يساهم في نجاح خطط الدمج واستمرار طلاب التربية الخاصة مع زملائهم في التعليم العام حتى يتم تجاوز تلك المرحلة.



## 29 ألف مطلق يتهربون من النفقة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م

<https://www.alwatan.com.sa/article/1021044>

جدة : نجلاء الحربي

ارتفع معدل قضايا النفقات المرفوعة على الأزواج المطلقين من قبل طليقاتهم، وذلك أما لامتناعهم عن دفع النفقة لأبنائهم أو المماطلة في الدفع، مما تسبب ذلك في رفع عدد تلك القضايا لدى محاكم الأحوال الشخصية خلال عام 1440، وبلغ عدد تلك القضايا 28791 قضية نفقة. وحسب مصادر عدلية لـ«الوطن» أن وجود صندوق النفقة رسمياً ساهم في التسريع بدفع تلك المبالغ للمستحقين والحاصلين على أحكام نهائية ولم تنفذ تلك الأحكام من المحكوم عليهم، حيث انتهى الصندوق من المرحلة التشغيلية التجريبية.

3 مراحل

يمر الصندوق في 3 مراحل، منها النفقة الدائمة، وهي التي صدر بها حكم نهائي مكتسب القطعية اعتباراً من 25 محرم 1440، حيث يجب على طالب النفقة التقدم إلى قضاء التنفيذ من أجل التنفيذ السريع، والمرحلة الثانية خلال النصف الثاني من عام 1440-1441 وتشمل على النفقة المؤقتة، وهي لمن صدر حكم عاجل أو حكم ابتدائي فيتم تنفيذه في حال عدم وجود صك إفسار من قبل المطلق.

المرحلة الثالثة في السنة المالية 1441 - 1442، وهي النفقة العاجلة لمن تقدم بدعوى قضائية يطلب النفقة وما زالت دعواه منظوره لدى المحاكم المختصة.

إحصاءات

حسب المؤشر العدلي لوزارة العدل الذي كشف عن آخر إحصاءات قضايا النفقة خلال عام 1440، إذ تصدرت منطقة مكة المكرمة تلك القضايا، حيث كان أزواج المنطقة المطلقون الأكثر تعرضاً لتلك القضايا لامتناعهم عن دفع النفقات وبلغ عددها 10278 قضية، وتلاها محكمة الأحوال الشخصية في منطقة الرياض 5211 قضية، جاءت بعدها المنطقة الشرقية 4512 قضية، تلاها منطقة المدينة المنورة 1796 قضية، ثم منطقة جازان 1586 قضية، ثم منطقة عسير 1570 قضية، منطقة القصيم 1001 قضية، منطقة تبوك 835 قضية، منطقة حائل 768 قضية، منطقة الجوف 516 قضية، منطقة الباحة 281 قضية، منطقة الحدود الشمالية 248 قضية، منطقة نجران 189 قضية.

مكة المكرمة

10278

الرياض

5211

الشرقية

4512

المدينة المنورة

1796

جازان

1586

عسير

1570

القصيم	1001
تبوك	835
حائل	768
الجوف	516
الباحة	281
الحدود الشمالية	248
نجران	189



## عضوة الشورى "الشعلان": لماذا لا تلتحق المرأة بالسلك

### القضائي؟

## طالبت بتمكينها من القضاء بعد عملها محققة بالنيابة تحقيقاً للرؤية

### ولعدم وجود مانع

المصدر: جريدة سبق الاثنين 03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر 2019م

<https://sabq.org/RWdtK7>

بدر العتيبي - الرياض

طالبت عضوة الشورى، الدكتورة لطيفة الشعلان، بتعيين السعوديات قاضيات، خاصة أن نظام القضاء السعودي الصادر بمرسوم ملكي عام 1428 هـ لم يشترط الذكورة فيمن يتولى القضاء، حسبما ذكرت.. مضيئة: "أفتى شيخ الأزهر الدكتور محمد طنطاوي في عام 2003 بأنه: (لا يوجد نص صريح قاطع في القرآن الكريم أو في السنة النبوية يمنع المرأة من تولي وظيفة القضاء). وهي الفتوى التي ترتب عليها مباشرة تعيين د. تهاني الجبالي بمرسوم رئاسي قاضية في المحكمة الدستورية العليا بجمهورية مصر العربية."

وقالت في تصريحات إلى "سبق": "توظيف محققات في النيابة العامة للمرة الأولى خبر مبهج؛ فالنيابة العامة جزء من السلطة القضائية في مفهوم الدولة الحديث، وبذلك تتجدد المطالبة بتمكين المرأة السعودية من الالتحاق بالسلك القضائي، خاصة أن نظام القضاء السعودي الصادر بمرسوم ملكي عام 1428 هـ لم يشترط الذكورة فيمن يتولى القضاء." وأردفت: "نصت المادة الـ(31) من النظام على شروط تولي القضاء، كأن يكون سعودي الجنسية بالأصل، وحسن السيرة والسلوك، وتمتعاً بالأهلية الكاملة، ونحو ذلك من شروط تتعلق بالمؤهل العلمي، ولكن لا شيء في النظام البتة يشير إلى الذكورة كشرط لتولي القضاء."

وأكدت: "وقد أشار أحد الباحثين السعوديين المهتمين بالدراسات والأنظمة القضائية، وممن عمل في القضاء لأكثر من 20 عامًا، وهو الدكتور ناصر بن زيد بن داود، إلى أنه من خلال استعراض الشروط المذكورة في كتب الفقهاء لم يجد شرطًا واحدًا سالمًا من الخلاف أو من الاستثناء."

وأوضحت: "تتوافر لدينا في السعودية نخبة نسائية من الكفاءات القانونية اللواتي يتمتعن بالجدارة الكاملة لتولي الوظائف القضائية، خاصة مع جود نقص في عدد القضاة، ومع توافر الوظائف القضائية الشاغرة، وانسجامًا مع رؤية السعودية 2030م التي من أهم أهدافها تمكين المرأة، واستثمار طاقاتها."

وزادت: "بلغت المرأة منصب القضاء في معظم الدول العربية والإسلامية، وأثبتت تفوقًا ومهارة كبيرة في هذا المجال. ففي المغرب وتونس والجزائر والسودان عملت المرأة قاضية منذ ستينيات القرن الماضي، وفي الأردن تم تعيين أول قاضية في عام 1996، وفي مصر تولت المرأة القضاء منذ عام 2003، وفي البحرين منذ عام 2006."

وقالت "الشعلان": "وصلت نسبة العنصر النسائي في السلك القضائي إلى أكثر من 70% في بعض الدول كفرنسا، وناقش الفقهاء قديمًا تولي المرأة القضاء؛ فهي مسألة اجتهادية، ترتبها لمتغيرات الزمن والثقافة وتحولات المجتمع، ولا يوجد في القرآن أو السنة نصوص قطعية في تحريم تولي المرأة القضاء."

واستدركت: "بل إن علماء الشريعة الذين أجازوا تولي المرأة القضاء ذكروا الممانعين بمبدأ الولاية المتبادلة بين الرجل والمرأة في سائر شؤون الحياة، استنادًا للآية الكريمة {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله}."

وقالت: "وانضمت السعودية للعديد من المواثيق الدولية التي لا تفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق، بما فيها حق تولي الوظائف العامة، ومنها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والمبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها عام 1985م، التي تنص على أنه: (لا يجوز عند اختيار القضاة أن يتعرض أي شخص للتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس.)"

وبيّنت: "علمًا بأنني سبق أن تقدمت مع اثنتين من زملائي في مجلس الشورى، هما عطا السبيتي وفصل الفاضل، بتوصية تطالب وزارة العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء للعمل على تمكين الكفاءات النسائية الحاصلة على التأهيل الشرعي والقانوني من تولي الوظائف القضائية."

واختتمت عضوة الشورى لطيفة الشعلان: "ومع أن هذه التوصية لم تحصل على الأغلبية الكافية في حين طرحت للتصويت فقد كنا سعداء بالفرصة التي أتاحت لنا لنقاش هذا الموضوع الحيوي تحت القبة، وما أسفر عنه من نقاش إعلامي ومجتمعي. وشخصيًا كلي ثقة بأن حسم هذه القضية هو مسألة وقت كغيرها من القضايا التي كانت شائكة في زمن ما."

## أحياناً - الحماية من الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<http://www.alhayat.com/article/4641417>

### عبدالعزیز السويد

تصريحات الرئيس الجديد لهيئة مكافحة الفساد مازن الكهموس تبشر بهمة أقوى ودور أكثر وضوحاً وفاعلية للهيئة، لمس الرئيس المعين قبل أيام عصباً حساساً في الإشارة إلى البيروقراطية والتنسيق بين جهات حكومية معنية كلها في المفترض منظومة لمكافحة الفساد. الرشوة من مظاهر الفساد الصارخة لكنها ليست الوحيدة، والعلاقة بين القطاعين العام والخاص فيها أوجه عدة للفساد أقربها للأذهان تعمد تعطيل المصالح دون وجه حق وتنقيح الأصحاب والأحابيب. لكن هل يعد توظيف الأحابيب برواتب مرتفعة والشللية الوظيفية من الفساد الإداري؟ وكيف يمكن تشخيص هذا الداء لعلاجه، خاصة إذا كان يعتمد على مخارج نظامية؟! سابقة حملة مكافحة الفساد الشهيرة أوضحت أمراً مهماً وهو أنه حتى ولو طالت «سلامة» الفاسد من الملاحقة سيأتي يوم يجد فيه نفسه أمام المحاسبة، والتعليمات المشددة من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لرئيس الهيئة رسالة واضحة على المستويين الأوسط والصغير من الجهاز الحكومي، ويبرز سؤال مهم عن دور منتظر للهيئة في مكافحة الفساد في القطاع الخاص خاصة الشركات المساهمة. كما ينبغي الاهتمام أكثر بتضارب المصالح، وكذلك حماية المبلغ عن قضية فساد وفي الوقت نفسه حماية الجهات والموظفين الحكوميين من الدعاوى الكيدية وهي ليست بالمهمة السهلة، لكن الحماس ووضوح الرؤية الذي بدأ على رئيس الهيئة يبشر بالخير لنا وبالسوء لكل فاسد يستغل موقعه.



## حزمة تغييرات تنظيمية وتنفيذية متفردة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م  
<http://www.alriyadh.com/1774399>

### د. سعود المريشد

أنت الأوامر الملكية الكريمة الأخيرة لتؤكد استمرار حرص القيادة الرشيدة على مواصلة التطوير والتجديد لآليات ومنهجيات ومنظومات العمل الحكومي، ورسم سياساته واستراتيجياته وصولاً إلى الريادة المنشودة في مجالات وقطاعات تتسجم مع #رؤية الوطن 2030 وأهدافها. لقد جاءت حزمة الأوامر الملكية الأخيرة متنوعة وشاملة وحاملة في جعبتها ما تستلزمه المرحلة من استعداد تنظيمي لمواجهة ما يفرضه المستقبل من متغيرات لعمل منظومة قطاعات الدولة؛ لكن أهم ما ميزها تحديداً هو إنشاء هيئة باسم «الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي» ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ويكون لها مجلس إدارة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء، ويعين أعضاؤه بأمر من رئيس مجلس الوزراء، وينشأ مرز باسم «المركز الوطني للذكاء الاصطناعي»، ومكتب باسم «مكتب إدارة البيانات الوطنية»، ويرتبطان تنظيمياً بـ«الهيئة السعودية للبيانات والذكاء

الاصطناعي»؛ فالذكاء الاصطناعي والذي سبق نقاشه في ثلاث مقالات هو رهان المستقبل، أو كما يوصف مجازاً «ببترول» المستقبل، حيث تشير كثير من الدراسات العالمية أن الاستثمار في تطبيقاته يفوق الاستثمار في عمليات التنقيب عن النفط. كما تضمنت الأوامر إنشاء وزارة باسم «وزارة الصناعة والثروة المعدنية»، تُنقل إليها الاختصاصات والمهام والمسؤوليات المتعلقة بقطاعي الصناعة والثروة المعدنية، والتي طالبنا باستحداثها في مقالات سابقة لأن الواقع يقول ليس أمامنا إلا القطاع الصناعي لتنويع مصادر القاعدة الاقتصادية للوطن بالاستفادة مما في باطن الأرض وما تهباً من جهود لتطوير المدن الاقتصادية والصناعية لنقل عمليات التصنيع الأولية والبنية المساندة لها لمرحلة تنافسية أعلى، والمأمول أن تعاد لهذا القطاع حيويته التي فقدها بسبب غياب المظلة التنظيمية لمنظومته بما يوحد شتات جهوده، ويؤكد استراتيجية بعده، ويسرع وتيرة نموه. كما شملت أيضاً تحول «هيئة تطوير مدينة الرياض» إلى هيئة ملكية باسم «الهيئة الملكية لمدينة الرياض»، وتعديل اسم كل من «ديوان المراقبة العامة» ليكون «الديوان العام للمحاسبة»، و«وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية» ليكون «وزارة الطاقة»؛ هذا فضلاً عن عدد من التعيينات الوزارية في مناصب تنفيذية. لا شك أن تلك التغييرات التنظيمية والتنفيذية محورية وتنسجم وتحقيق مستهدفات رؤية الوطن الواعدة، وجاءت لتؤكد نهج هذا العهد الميمون الذي يقاس فيها الأداء والتعاطي مع المهام الموكلة على أساس ما يلمسه الوطن والمواطن من إنجازات حقيقية، وفي ذلك رسالة بليغة من أن المسؤولية تكليف وأمانة وتتطلب كثيراً من العمل الجاد ومضاعفة الجهد وابتكار الحلول وتطوير الخطط، وإن بقاء أو تغيير أي مسؤول مرتبط بمعايير التقييم المقترنة بقياس الأداء، وأساس ذلك ما يعود على الوطن من إنجاز ويلمسه المواطن من أثر؛ فالتحديات والمتغيرات المتسارعة من حولنا تلزمنا بسرعة الدخول إلى نادي المنجزات التي تحكي عن نفسها، وفي ظل هذا العهد الميمون المميز بسرعة تجاوب وجزالة عطاء راعي نهضته، يجب ألا نرضى سوى بالتميز الذي قد لا يستلزم سوى تجديد الفكر والإصلاح الإداري.





## كاريكاتير



رَبْع  
@abjalaziz\_rabea

الرياض  
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاثنين  
03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر  
2019م

[http://www.alriyadh.com/  
1774455](http://www.alriyadh.com/1774455)



كجيا فاسدي  
L--i@hotmail.com

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين  
03 محرم 1441 هـ - 02 سبتمبر  
2019م

[https://www.al-  
madina.com/article/64784  
6](https://www.al-madina.com/article/647846)